أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

The impact of financial inclusion on economic growth in Algeria

حلايلي نريمان[1]، مدروس نادية[2] ، بن بوزيان فاطمة الزهراء[3]

[1] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، narimene_13@yahoo.fr

[2] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، medrous@yahoo.fr

[3] جامعة أبو بكر بلقايد (الجزائر)، Fatima_benbou@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/06 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر، ولهذا الغرض تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) وبيانات فصلية تغطي المدة من الثلاثي الأخير لسنة 2007 إلى ديسمبر 2019، حيث تم استخدام مؤشرين للشمول المالي (حجم القروض المحلية و الودائع) كمتغيرين مستقلين و الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. ومن نتائج الدراسة الموصل إليها هو وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي خلال معامل التحديد R^2=0.97 والتي يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع الذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي PIB بنسبة 97 بالمئة.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، نموذج VAR.

تصنيفاتJEL : E01، E42، C01

Abstract:

This study aims to identify the impact of financial inclusion on economic growth in Algeria, in terms of reviewing the concept of financial inclusion, its importance and objectives, and its relationship to economic growth. For the year 2007 to December 2019, where two indicators of financial inclusion (the volume of domestic loans and deposits) were used as independent variables and GDP as a dependent variable representing economic growth.

One of the results of the study is the existence of a relationship between financial inclusion and economic growth through the coefficient of determination $R^2 = 0.97$, which shows that the independent variables explain the dependent variable represented in the gross domestic product (PIB) by 97 percent.

Keywords: Financial Inclusion, Economic Growth, VAR Model ..

JEL Classification Codes: E01, E42, C01

المؤلف المراسل: د. حلايلي نريمان: narimene_13@yahoo.fr

1. مقدمة:

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، إذ حظي باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، حيث تعمل السلطات الحكومية على وضع برامج وسياسات تهدف من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكنهم منها ، فالشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع .

فتعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثّل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، حيث أكدت العديد من الدراسات على التفاعل بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي وبينت أن له أثر ايجابي، فالقيام بعمليات تحسين جدية لنظام الحسابات المصرفية، سيؤدى هذا إلى تراكم الادخار في المؤسسات المصرفية مما سيعزز من عملية الشمول المالي، وسيؤدى في النهاية إلى تكوين رأس المال اللازم لعمليات الإنتاج الذي سينتج عنه طفرة في معدلات النمو الاقتصادي.

وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إظهار دور و أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي بالجزائر، و عليه تم طرح الإشكال التالي:

هل يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وكإجابة مؤقتة عن الإشكالية يمكن الطرح الفرضية التالية:

- ✓ للشمول المالي أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

إذ نهدف من خلال هذا البحث معرفة أهم مؤشرات الشمول المالي وكيف تساهم في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضية سوف نتطرق إلى عرض المحاور التالية :

- ✓ المحور الأول: التأصيل النظري لمفهوم الشمول المالي
- ✓ المحور الثاني : واقع الشمول المالي في الجزائر
- ✓ المحور الثالث : دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي

1. التأصيل النظري لمفهوم الشمول المالي

حظي موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد لدى الكتاب والباحثين الاقتصاديين وذلك لارتباطه بجوانب عدة منها المؤسسات المالية، العائلات والوحدات الاقتصادية.

1.1. تعريف الشمول المالي:

عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (شاوي، 2020)

فالشمول المالي هو أن يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا :حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين،التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.ويجب أن تقدم تلك المنتجات من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات من الأهلية وغيرهم، كما يجب أن تبقى أسعارها مناسبة للجميع، مع سهولة الحصول عليها وأن تراعي حماية حقوق المستهلك، حتى نضمن أن يصبح لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وإشراف، والتي يمكن أن تتعرض لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها. (قاضي، جوان 2020)

2.1. أهمية الشمول المالي:

تكمن أهمية الشمول في آثاره الإيجابية على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي في النقاط التالية: (شاوي، 2020)

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية
- تعزيز استقرار النظام المالي
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم
- أتمتة النظام المالي

3.1. أبعاد الشمول المالي:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الاشتمال المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء . وقديما تم قياس الاشتمال المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط التالية: (عقون، يومي 27 و 28 نوفبر 2018)

1.3.1. الوصول للخدمات المالية :

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية . يتم تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي . . الخ، و يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

2.3.1. استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي .تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

3.3.1. جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على سنوات الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. فعدم الوصول للخدمات الدالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية .ومع ذلك، فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. إن بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض

بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

4.1. أهداف الشمول المالي:

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل .وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي الآتية: (كركار، 2019)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية و كيفية الحصول عليها و الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و خاصة الفقراء منهم
- تعزيز مشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي
- خفض مستويات الفقر و تحقيق الرخاء و الرفاه الاقتصادي

2. واقع الشمول المالي في الجزائر:

حسب صندوق النقد العربي أن الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث عرفت تأخرا كبيرا في مجال أنظمتها المصرفية، إلا أن هناك مجموعة من السياسات والإصلاحات تم تنفيذها بالفعل في مختلف البلدان العربية لدعم و تعزيز الشمول المالي في أنظمتها ، ومنها إجراءات التدخل المباشر لتعزيز الائتمان المصرفي، مثلما يجري من خلال البنوك المملوكة للدولة ، ونظم الضمان الائتماني، والقواعد التنظيمية لأسعار الفائدة .وفي السنوات الأخيرة، يعكف عدد متزايد من البلدان كذلك على وضع استراتيجيات وطنية للتصدي للعقبات الرئيسية أمام تحقيق الشمول المالي للأسر المعيشية والشركات. (الدولي، 2019)

والجزائر ووفقا لمؤشرات الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع ،فالجزائر تنتمي للمجموعة الثانية عالميا و التي تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين24 %

- 62 % (كركار، 2019)، والجدول التالي يستعرض ترتيب مجموعة من الدول العربية لسنة2017 حسب ثلاث مؤشرات جزئية للشمول المالي كما هو موضح أدناه : (رجب، 2018)

الجدول رقم 01: ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية
الإمارات العربية المتحدة	**3**	**2**	**1**
البحرين	**1**	**1**	**2**
الكويت	**4**	**3**	**3**
المملكة العربية السعودية	**6**	**5**	**4**
الجزائر	**13**	**6**	**5**
لبنان	**2**	**4**	**6**
تونس	**7**	**8**	**7**
الأردن	**5**	**12**	**8**
دولة فلسطين	**10**	**10**	**9**
موريتانيا	**8**	**7**	**10**
السودان	**11**	**9**	**11**
مصر	**9**	**11**	**12**
العراق	**12**	**13**	**13**
اليمن	**14**	**14**	**14**

المصدر: جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي يونيو 2018، ص05

يتضح من خلال الجدول أعلاه اختلاف ترتيب الدول باختلاف المؤشرات المستخدمة، فبالرغم من تسارع عدة بلدان من أجل توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك فإنه في بعض الحالات مازالت ملايين من تلك الحسابات خاملا، فمستويات نفاذ الخدمات المالية على الصعيد الدولي

والعربي والجزائري تبقى دون المستوى المطلوب بسبب العديد من التحديات والشروط المفقودة التي تواجه النظام المصرفي والمالي على اعتبار أن التوسع في المنتجات المالية والشمول المالي بالنسبة للفقراء يعد جزء من سياسة النمو الاقتصادي وتنمية القطاع المالي.

1.2. تحليل تطور أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

لمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر سنقوم بعرض تطور لبعض المؤشرات كالتالي:

1.1.2. ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية:

ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد تعتبر المؤشر الرئيسي للشمول المالي، وهي تعكس قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الأفراد على الادخار، وبالنسبة لنسب البالغين الذين يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد حسب العمر والجنس لسنوات 2011، 2014، 2017 يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم 02: النسب المئوية للبالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر

	2011	2014	2017
ملكية حساب في مؤسسات مالية (النسبة المئوية من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر)	33,28	50,47	42,77
ملكية حساب في مؤسسات مالية لفئة الشباب (النسبة المئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين(15-24) سنة)	20,29	38,45	28,58
ملكية حساب في مؤسسات مالية (النسبة المئوية من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15عاما)	30,06	48,35	38,94
ملكية حساب في مؤسسات مالية لكبار السن (النسبة المئوية من السكان الذين تزيد أعمارهم عن25 سنة)	39,87	57,48	48,74
ملكية حساب في مؤسسات مالية للذكور (النسبة المئوية من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر)	46,12	60,90	56,25
ملكية حساب في مؤسسات مالية للإناث (النسبة المئوية	20,40	40,07	29,26

من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر)			
ملكية حساب في مؤسسات مالية ، أغنى 60 % (النسبة المئوية من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر)	40,50	59,46	47,96
ملكية حساب في مؤسسات مالية ، أفقر 40 % (النسبة المئوية من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر)	23,09	36,97	34,97

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على بيانان البنك الدولي لسنة2020

حسب ما تظهره المعطيات فإن مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية ذو مستوى جيد، وهذا يظهر جليا في الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات باختلاف المعايير الموضحة في الجدول أعلاه، خاصة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 ، لتسجل انخفاض في سنة 2017 وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى أن فئة الشباب تشكل نسبة عالية من المجتمع الجزائري، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية .فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً . ولكن أغلبية الشباب في الدول العربية عامة والجزائر خاصة لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ 20 ، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسّر التفاوت بين مؤشر ملكية حساب في مؤسسات مالية لفئة الشباب (النسبة المئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين(15-24) سنة) والذي بلغ سنة 2014 نسبة 48,45 % وبين مؤشر ملكية الحساب في مؤسسات مالية لكبار السن (يحسب كنسبة من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن25 سنة) حيث بلغ سنة 2014 نسبة 57,48 %، ويتضح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل 01: النسب المئوية للبالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر

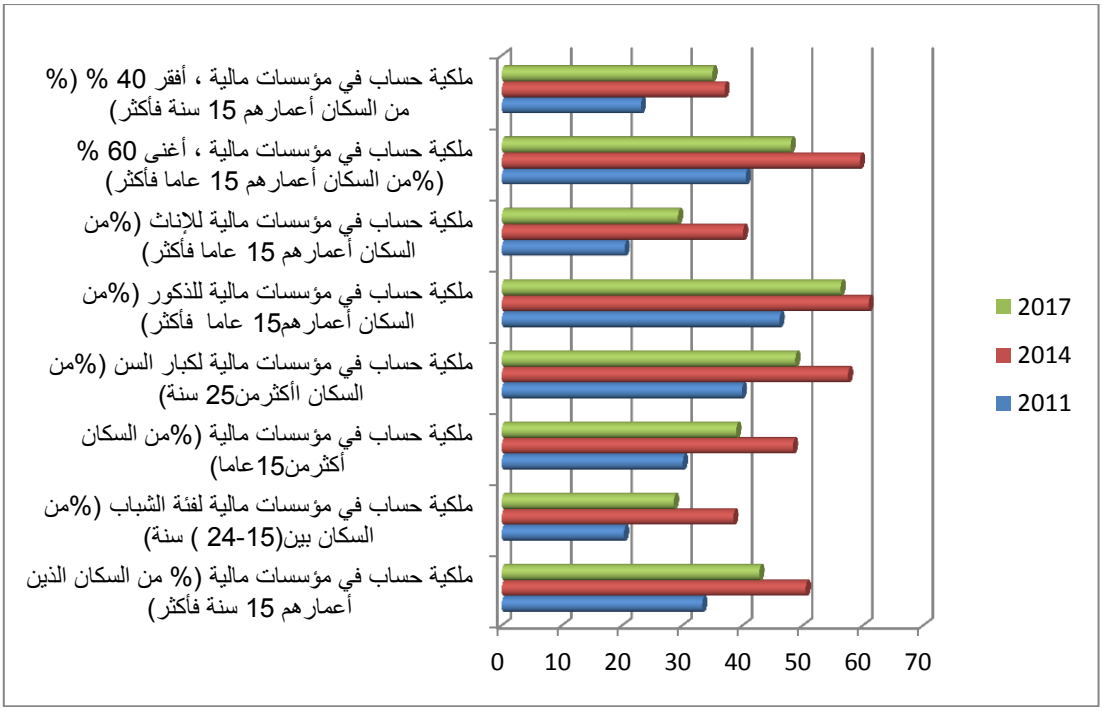

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

2.1.2. مؤشرات جزئية أخرى للشمول المالي

يظهر الجدول الموالي النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر للسنوات 2011، 2014، 2017: (بوقرة، 2020، صفحة 151)

الجدول رقم 03: النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

	2011	2014	2017
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	% 1	% 2	% 3
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	–	–	%8
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	% 1	% 6	% 3

الاقتراض من العائلة والأصدقاء	% 25	% 13	% 19
ادخار الأموال خلال السنة الماضية	-	% 45	% 39

المصدر: بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة،" واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا-"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 العدد 02، جوان 2020، ص 151

كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية في الجزائر منخفضة جدا حيث لم تتعد 03 % لسنة 2017 ، في المقابل نلاحظ وجود تطور فيما يخص دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية، حيث تم دفع 08 % من الفواتير عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان 6 % لسنة 2014، لتنخفض إلى 3 % سنة 2017.

3. دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع الإنتاجية والدخول والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية. (ضيف، 2020)

1.3. الارتباط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي:

أكدت العديد من الدراسات على التفاعل بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي وبينت أن له أثر ايجابي، غير أن عددا قليلا من الدراسات بحثت في أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي و أظهرت بأن الشمول المالي كان له الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي وعلاقة سببية بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي ، ويعد الشمول المالي محركا هاما للنمو الاقتصادي إذ أن زيادة فرص حصول المؤسسات والأسر على مختلف الخدمات المصرفية وزيادة عدد النساء المستخدمات لهذه الخدمات لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي ويساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي من خلال إيجاد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الايجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والحد من اللامساواة والفقر .ويمكن أن يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مالية بتكاليف منخفضة ومعقولة مما يحد من تعرض الفقراء للخطر بتحسين مستواهم المعيشي،

من جهة أخرى فإن تقديم الائتمان إلى الفئات الهشة بتكلفة منخفضة في المناطق الريفية يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، كما يعمل حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين على جمع الأموال في السوق المالي مما يساعدهم على وضع مدخراتهم في النظام المالي ويضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد بكفاءة في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل وبهذه الطريقة تشجع السوق المالية المزيد من الاستثمارات ويزداد الناتج والعمالة مما يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء والطبقات الهشة. (حركات، 2020)

2.3. قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا الجزء من الدراسة سيتم قياس الشمول المالي في الناتج المحلي(GDP) في الجزائر وذلك باستخدام متغيرين إجمالي القروض الممنوحة (Crédits) وإجمالي الودائع (Dépôts) كمؤشرين رئيسيين للشمول المالي، وذلك بالاعتماد على نموذج VAR والذي يعتبر نموذج متعدد المتغيرات يُستخدم للتعرف على حجم وطبيعة العلاقة ما بين المتغيرات الداخلة في هذا النموذج ، وتعامل المتغيرات في هذا النموذج كمتغيرات داخلية تتحدد من خلال النموذج, حيث يُعد كل متغير دالة في القيم السابقة له وللمتغيرات الأخرى, وعليه فان النموذج يتكون من عدد من المعادلات يساوي عدد من المتغيرات المستخدمة, فلكل متغير معادلة خاصة به.

ولقد تم الاعتماد على متغيرات فصلية مستقاة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS وبنك الجزائر للفترة الممتدة من Q_4 : 2007 إلى غاية Q_4 : 2019 .

- بناء نموذج VAR :

إن بناء النموذج VAR يتطلب ما يلي :

- اختبار جذور الوحدة (Unit Roots) وذلك للتأكد من أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة مستقرة (Stationary), أو لتحويلها إلى حالة الاستقرار من خلال اخذ الفروقات لها.

اختبار التكامل المشترك (Cointegration) بين السلاسل الزمنية وذلك لمعرفة إن كانت متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية في المدى البعيد, فان كانت المتغيرات تأخذ اتجاها مشتركا في المدى البعيد, فهذا

يعني تطبيق نموذج تصحيح الخطأ للكمية الموجهة (VECM) , أما إذا لم يكن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات فيتم تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) .

- **اختبارات استقرار السلاسل الزمنية :**

سنقوم باختبار درجة سكون المتغيرات السابقة باستخدام اختبارات : Augmented Dickey - Fuller, , و يبين الجدول التالي نتائج الاختبار :

الجدول (04) : نتائج اختبارات ADF

VARIABLES	ADF		
	Level	1st Diff	2end Diff
GDP	-1.076101 [0.7178]	-6.131822* [0.0000]	-
Crédits	2.872916 [1.0000]	-5.503905 [0.0002]	-
Dépôts	-1.435988 [0.5568]	-4.459071* [0.0008]	-

المصدر : من إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج Eviews

*:تعبر عن رفض الفرضية العدمية .

تشير نتائج اختبار Dickey-Fuller المطور إلى استقرار السلاسل الزمنية من الدرجة الأولى وهذا بالنسبة ل لكل متغيرات الدراسة.

- **اختبار التكامل المتزامن :**

من المتطلبات الضرورية للتكامل المشترك أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة, وبالاعتماد على نتائج اختبار Augmented Dickey – Fuller يتبين لنا أن كل من GDP، $Crédits$، $Dépots$ متكاملين من نفس الدرجة 01 :

$$GDP \rightarrow I(1)$$
$$Crédits \rightarrow I(1)$$

$$Dépots \rightarrow I(1)$$

وباستخدام اختبار johansen للتكامل المشترك تم الحصول على النتائج التالية :

الجدول رقم 05: نتائج اختبار johansen

Eigenvalue	Trace Ststt.	0.05 Critical value	Hypothesized No. of CE(s)
0.292589	24.45996	29.79707	NONe
0.148458	8.883488	15.49471	At most 1
0.036039	1.651679	3.841466	At most 2

المصدر : من أعداد االباحثات بالاعتماد على برنامج Eviews

من نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أنه ليس هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

بما أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة و انه لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات .

وعليه يمكن تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

- **نتائج تقدير نموذج VAR :**

نقوم بتقدير هذه البنية باستعمال المتغيرات الداخلية ($PIB. Crédits. Dépots$):, وهذا لمعرفة مدى استجابة الناتج الداخلي الخام للتغيرات التي تطرأ على كل من حجم القروض المحلية وحجم الودائع. وباستخدام معامل AIC تبين أن نموذج هذه البنية يتميز بثلاث فترات إبطاء

الجدول رقم 06: نتائج اختبارات فترات الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1065.971	NA	8.63e+16	47.50981	47.63025	47.55471
1	-858.0537	378.8708	1.25e+13	38.66905	39.15083*	38.84866*
2	-849.4352	14.55575	1.28e+13	38.68601	39.52912	39.00031
3	-838.3355	17.26617*	1.18e+13*	38.59269*	39.79713	39.04169
4	-830.6367	10.94943	1.29e+13	38.65052	40.21629	39.23422

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews

تحليل معادلة PIB :

PIB = C(1)*PIB(-1) + C(2)*PIB(-2) + C(3)*CREDIT(-1) + C(4)*CREDIT(-2) + C(5)*DEPOT(-1) + C(6)*DEPOT(-2) + C(7)

PIB = 0.953717*PIB(-1) -0.173848*PIB(-2) -0.105149*CREDIT(-1) + 0.205400*CREDIT(-2) + 0.018904*DEPOT(-1) - 0.333074*DEPOT(-2) + 439.2727

R-squared= 0.974695

من خلال نتائج تقدير النموذج يتبين لنا أن هناك علاقة بين المتغيرات من خلال معامل التحديد R^2=0.97 والتي توضح أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع الذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي PIB بنسبة 97 بالمئة.

من خلال تحليل معادلة PIB نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في فترة التأخر الأولى في علاقة طردية حيث كلما ارتفع PIB بوحدة واحدة ارتفع معه الناتج المحلي الإجمالي ب 0.953، أما في فترة الإبطاء الثانية فهو في علاقة عكسية مع PIB حيث انه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة نقص PIB ب 0.173.

أما بالنسبة لحجم القروض المحلية فهو في فترة التأخر الأولى في علاقة عكسية مع PIB حيث انه كلما ارتفعت القروض في هذه الفترة نقص PIB ب 0.105 أما في فترة الإبطاء الثانية فهو في علاقة طردية حيث كلما ارتفع حجم القروض ب وحدة واحدة ارتفع معه PIB ب 0.205.

أما علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع حجم الودائع ففي فترة الإبطاء الأولى نجدها علاقة طردية حيث كلما ارتفع حجم الودائع بوحدة واحدة ارتفع معه الناتج المحلي الإجمالي ب 0.018، أما في فترة الإبطاء الثانية فهو في علاقة عكسية مع PIB حيث انه كلما ارتفعت الودائع في هذه الفترة نقص PIB ب 0.333.

4.خاتمة :

أكدت العديد من الدراسات على التفاعل الإيجابي بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث حظي موضوع الشمول المالي على اهتمام دولي وإقليمي كبير جدا في الآونة الأخيرة، إذ تسعى الدول جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي للوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة، وهذا ما سعت إليه الحكومة الجزائرية من خلال وضع جملة من الإجراءات ابتداءا من سنة 2005 تستهدف تنمية هذا المفهوم ، ولقد حاولنا من خلال دراستنا إظهار أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي فمن خلال معامل التحديد $R^2=0.97$ والذي يوضح أن مؤشرا الشمول المالي يفسران المتغير التابع الذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي PIB بنسبة 97 بالمئة، لذا فإن تحقيق الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع، وعليه فإن إعداد إستراتيجية وطنية لتحقيقه يعتبر أولوية ذات أهمية قصوى، لذلك نوصي بما يلي:

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للحكومة ، والعمل على تطوير البنية التحتية للنظام المالي في المناطق الريفية.
- توفير العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي وبالتالي إدماج شرائح مجتمعية أكثر مع الوقت.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، كالاهتمام بالصيرفة الإسلامية، إذ أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية.

5. قائمة المراجع :

- بطاهر بختة، عبد الله عقون. (يومي 27 و 28 نوفمبر 2018). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – تجارب بعض البلدان العربية–. الملتقى الوطني الاول تعزيز الشمول المالي في الجزائرآلية لدعم التنمية المستدامة. المركز الجامعي لخميس مليانة.
- جلال الدين بن رجب. (يونيو, 2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي .
- دردور أسماء، سعيدة حركات. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 10 العدد 04، 71-90.
- صندوق النقد الدولي. (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- علي سماوي، عمر قاضي. (جوان 2020). واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية–دراسة حالة فرع بنك البركة بالبليدة. الملتقى الوطني الأول بعنوان "تعزيز الشمول المالي في الجزائرآلية لدعم التنمية المستدامة". جامعة أبجيلالي بوعمامة ، خميس مليانة.
- عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي. (2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول. مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية ، العدد 97، 120-138.
- فضيل البشير ضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 العدد 01، 471-485.
- محمد بوطلاعة، حسينة ساعد بخوش ، كريمة بوقرة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجا. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 04 العدد 02، 143-158.
- مليكة كركار. (2019). الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد رقم 10 العدد 03، 362-377.